

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي

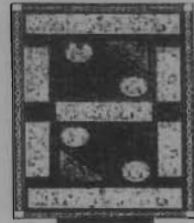
كتاب الأستاذ كوك (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي) لا يمثل استقصاءً واسعاً وشاملاً للتجربة الإسلامية في رؤية العالم والدور والمسؤولية وحسب، إنما يجيب بشكل مفصل عن سؤال خلافي شغل الباحثين الشرعيين زمنًا طويلاً.

ما المقياس في إنكار أو رفض هذا الأمر، واعتباره من ثم منكرًا؟ واستحسان الأمر الآخر واعتباره معروفًا؟ أو من هي سلطة التحديد؟ وفي سبيل تقصي هذا الأمر يخوض في غابة من المصادر لاستيعاب كل ما ذكر حول هذين المفردين في التراث الإسلامي الكلاسيكي ملتزمًا بالطرائق الفيلولوجية لاستشراف القرنين التاسع عشر والعشرين.

افتتح مايكل كوك فصول عمله الضخم بقصتين، إحداهما في (التوطئة) والأخرى في (المدخل).

في التوطئة، ذكر قصة المرأة التي اغتصبت في محطة قطار شيكاغو عام ١٩٨٨م، ولم يتدخل أحد ممن حضروا الواقعة لإنقاذها أو ردع الجاني، وما يعنيه ذلك من فشل أخلاقي ذريع، وانتقل بعدها في (المدخل) إلى قصة (صائغ مرو) الذي تصدى لأبي مسلم الخراساني لردعه عن ظلم الرعية، ففقد حياته استناداً لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. هنا يدور القسم الأول (مدخل)، على أربعة فصول: القرآن والتفسير والحديث وسير المسلمين الأوائل.

مايكل كوك
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
في الفكر الإسلامي



ترجمته ومراجعته وتقديمه: الدكتور رضوان السيد وأخرون
الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت

١٤٣٢

عدد الصفحات: ٩١٠



• تأليف: مايكل كوك • ترجمة ومراجعة وتقديم: الدكتور رضوان السيد وأخرون

• الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت

• عدد الصفحات: ٩١٠ صفحات

• عرض: أحمد حسن علي

الفصل الأول

(صائغ مرو)

حين يدخل على أبي مسلم الخراساني معنفًا وقائلًا له: "ما أجد شيئًا أقوم به لله تعالى أفضل من جهادك، فلا جاهدتك بلساني! فقتله أبو مسلم، ولكن قبل ذهابه إلى أبي مسلم طرح على الإمام أبي حنيفة الأمر طالبًا مشورته ونصيحته إياه.

فأشار عليه بأن: "هذه الفريضة ليست كالفرائض مما يقوم له الرجل وحده، ومتى أمر به الرجل وحده أشاط بدمه وعرض نفسه للقتل، وأخاف أن يعين على قتل نفسه، بل ربما ثبط فعله غيره، ولكن ينتظر والله يعلم ما لا نعلم"، ولكن الرجل مضى إلى مصيره.

وقصة المحتسب الذي واجه المأمون، واكتفى المأمون بمواجهته بالحجة، وأظهر هشاشة ما يؤمن به وحسب، وخلص المؤلف من ذكر هذين الموقفين المختلفين إلى حدود المنطقة التي يفترض أن تمارس بداخلها تلك الفريضة، بحيث يجب أن تكون لها خطوط فاصلة بين النهي عن المنكر والتعدي على حرمة الحياة الخاصة الأكثر صلابة.

الفصل الثاني

القرآن والتفسير

يحدد المؤلف مسار تلك الفريضة في النص القرآني، واعتمادًا على ذلك يتساءل: من يقوم بها؟ ومن تستهدف؟ وما هو مضمونها؟ ومن ثم ما يحق بأداء هذه الفريضة من أخطار، وما قد يتعرض له من يقوم بها من أضرار، أما من يقوم بها فيبدو واضحًا إلى حد ما في الآية: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، إذ يدعو سياق الآية إلى أن يكون

المؤمنون أمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وتدعو آيات مماثلة - تتناول تلك الفريضة - إلى تأويل مشابه.

ويلاحظ المؤلف أننا لا نجد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، موجهًا إلى شخص معين، أو إلى أشخاص معينين، وتوضح الآيات هذا الأمر بوجه عام.

ولو سلطنا مزيدًا من الضوء على المفهوم القرآني لتلك الفريضة لتكشف لنا عدد من الملاحظات، منها:

- تظهر كلمة المعروف في مواضع عدة أخرى من القرآن غالبًا، لا دائمًا في سياقات شرعية.

- توجد عبارات في مواضع أخرى من القرآن على صيغة (الأمر بكذا)، والنهي عن كذا، وتقوي هذه العبارات الموازية الانطباع بأن المفهوم القرآني للنهي عن المنكر عام وغير محدد.

- المواضيع التي تقترن بالأمر بالمعروف، منها: إقام الصلاة، إيتاء الزكاة، ولا نجد ما يحصر مفهوم هذه الفريضة.

وفي الختام، يعرض المؤلف بعض أقوال المفسرين في الآيات التي تربط بين أداء الفريضة، والأخطار الملازمة للقيام بها، إلى أن النتيجة الإجمالية لأقوال المفسرين هي إدخال الفريضة في حياة الأمة اليومية على نحو عملي، أكثر بكثير مما يبدو من القرآن بمفرده.

الفصل الثالث

الحديث

يعرض المؤلف لتناول الحديث الشريف لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والروابط المشتركة بينه وبين القرآن، ويشكل الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري: "من رأى منكم منكراً، فليغيره بيده، فإن لم يستطع

هناك حدود ينبغي أن تمارس داخلها فريضة الأمر والنهي، بحيث ترسم خطأ فاصلاً بين النهي عن المنكر والتعدي على حرمة الحياة الخاصة



المكية. وتطالعنا تلك الصورة دائماً في السير، فيدخل البطل على أمير فينهاه عن منكر يفعله، ويحترق الجدل فيقتله، مما أثار دهشة المؤلف الذي قد تكون غابت عنه مفاهيم الفلسفة الإسلامية التي لا تسلم بالصواب المطلق لأي إنسان، ولا تعترف بالعصمة لأي حاكم أو مسؤول، أو فرد غير الأنبياء، مما أدى إلى نشوء تلك المواقف المتحررة والمدهشة بمقاييس عصرنا.

وإذا تركنا وراءنا عالم (الخلفاء والولاة)، وهبطنا إلى فاعلي المنكر العاديين نجد هنا تنوعاً أكبر في المنكرات التي يجب النهي عنها، وإن كانت تنحصر غالباً في الخمر والنساء والفناء، وإزاء مواقف (فاعلي المنكر العاديين) برزت ثلاثة مبادئ: أولاً: الخوف عذر مقبول لترك الفريضة، الثاني: ألا ينهى عن منكر إلا من يرجى قبوله للنهي، والثالث: هو أنه يجب أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا منكر!

القسم الثاني

الحنابلة

الفصل الخامس

أحمد بن حنبل

وهذا يقودنا إلى تتبع مشاغل الحنابلة في طورهم الجنيني، ومن يجد أن يرد على المنكر وكيف؟ وشروط وجوب النهي على المسلم؟ لكننا لا نجد إلا أجوبة يسيرة، ويمكن بحثها على

فيلسافه، فإن لم يستطع فبقليه، وذلك أضعف الإيمان - أساساً نظرياً بنيت عليه النظريات الكلاسيكية في النهي عن المنكر، فبينما توحى الصيغ القرآنية بالأمر والنهي بطريقة شفوية محضة، يعرض هذا الحديث تدرجاً في أساليب التعامل مع المنكر (العمل والقول والتفكير).

ويفسر الحديث السابق حديثاً آخر هو "من لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر، ومن ترك الفريضة انسلك من الإيمان"، ويذكر أن ثلاثة من مجموعات الأحاديث الكلاسيكية وواحدة من العصر السابق تورد أحاديث النهي عن المنكر في باب فتن آخر الزمان!

وبدراسة البيئة الحاضنة لتلك الأحاديث وجد أن: محدثي الكوفة كانوا مصدر أغلبية الأحاديث التي لا تنزع إلى تقليص دور الفريضة، وأن محدثي الشام لهم دور بارز في ثقل الأحاديث التي تنزع إلى تقليص مجاله، ويعكس هذا التباين أن المادة غالباً ذات أبعاد سياسية ضمنية إن لم تكن صريحة.

ومما هو جدير بالملاحظة أن مادة الحديث الشريف لا تشارك إشارات القرآن للفريضة في عموميتها وإبهامها، ولكنها لا تفصل إلى درجة صياغة تشريع دقيق لقواعد السلوك.

الفصل الرابع

سير المسلمين الأوائل

يبدأ المؤلف بما يمكن أن ندعوه (ما قبل التاريخ)، ويشير إلى أن هناك إجماعاً على أن ذلك المبدأ وممارسته سبقا الإسلام، وهو رأي يؤيده القرآن، كما فهمه بوجه خاص المفسرون؛ إذ تتحدث الآية (ق ١٠٤: ٣) عن أمة من (أهل الكتاب) يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وإذا انتقلنا إلى عصر الإسلام نجد أن الرسول الأكرم نفسه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وقد وُصف بذلك في الآية (١٥٧: ٧)، التي تنسب إلى الفترة

النقلة البعيدة، ولكننا مع ذلك لا نجد سوى قولتين عرضيتين، كلتاهما ذات مضمون مألوف، تقرر الأولى أنه فريضة واجبة الاتجاه من خيف سيفه أو عصاه، وتقرر الثانية أن النهي يكون باليد واللسان والقلب من دون السيف، وتشير باقتضاب إلى حرمة البيوت، وقد استمدت كلتاهما من كتاب للبرهاري، وتتفق كثير من آراء الحنابلة اللاحقين مثل القاضي الشهير أبو يعلى ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، والصوفي عبد القادر الجيلاني (ت: ٥٦١هـ)، وتتحد على أن النهي عن المنكر واجب على كل مسلم مكلف تتوافر فيه شروط القيام بها: العلم بالشرع - العلم بحصول المنكر - ألا يؤدي النهي إلى منكر أكبر - أن يتوقع تأثيره - ألا يكون فيه ضرر على الناهي.

الفصل السابع

حنابلة دمشق

يمثل انتقال المذهب الحنبلي من بغداد إلى دمشق أول تحول جغرافي في تاريخه، ونتج عن ذلك تغير شكل الممارسات والقناعات الفكرية، ومثال ذلك يتضح في ابن تيمية الذي تضم مؤلفاته كتباً مخصوصاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يفتقر إلى التفاصيل التي نجدها في فتاوى ابن حنبل.

ويمكن أن تستمد من النص الخطوط العريضة لنظرية تقليدية في النهي عن المنكر، فهو يؤكد: أهمية الأمر وارتباطه بالجهاد، ولا ينبغي على أحد بعينه، بل يجب على الجميع حتى يقوم له أحد فيسقط عن الآخرين أو بعبارته هو فرض على الكفاية.

وينفذ المؤلف إلى قلب نظرية ابن تيمية، ويخرج بنقطتين لافتتين: الأولى: في حالة افتتان المصالح والمفاسد في الأمر والنهي أن ينظر إلى الأرجح، ثم يناقش حالة تتضمن مصلحة ومفسدة، ويكون الخيار بين أخذهما معاً أو

أساس التقسيم الذي ورد في حديث (المنازل الثلاث) اليد واللسان والقلب، وأضعف الإيمان الإنكار بالقلب، وأسلوب الإنكار المفروض في غياب ما يخالفه هو القول باللسان، أما التغيير باليد فيغطي طيفاً شاسعاً من الأفعال، وتتضح بعض سمات الحنابلة في تلك الفترة المبكرة، وهي غياب السلطان فهم لا يرغبون في التصادم ضده، أو التعاون معه، وأوضحت الفتاوى من دون أدنى لبس أنه ينبغي عدم استهداف السلطات بالنهي عن المنكر، على الرغم من منكراتها الكثيرة الظاهرة للعيان.

ويتوافق كل هذا مع مواقف ابن حنبل السياسية، فقد وصف نفسه بأنه رجل لم يخالط السلطان، وفي سنوات محنته الطويلة (٢١٩ - ٢٣٤هـ) لم يتطرق إلى ذهنه السعي إلى المواجهة الحادة مع الدولة، ويبدو واضحاً من تلك الصورة عن مؤسس المذهب أنه يجذب النأي عن سبيل الدولة، ويبدو بعيداً كل البعد عن السياسة، ولا يرى استخدام السلاح بوجه عام.

الفصل السادس

حنابلة بغداد

يقدم هذا الفصل لمحة عن ذلك التحول في ممارسات الحنابلة وما يبدو انفصلاً عن المرحلة المبكرة للمذهب وانقطاعاً عن خط مؤسسة الإمام أحمد بن حنبل.

فقد اكتسب الحنابلة شهرتهم في بغداد بصفتهم مثيري شغب من خلال أنشطة البرهاري (ت: ٣٢٩)، ومعاصريه واستمرار ذلك النشاط في عهد البويهيين، ثم السلاجقة، ولكنه تراجع بظهور علاقات طيبة بين الحنابلة والخلافة العباسية استمر حتى سقوطها لمواجهة الشيعة والسلاطين الأجانب.

ومن المهم أن نطل على مذهب البرهاري في النهي عن المنكر، نظراً لدوره التاريخي في تلك

النهى عن المنكر والجهاد متلازمان عند الشافعية؛ لأن جوهر كإيهما هو دعوة الناس للإسلام مع دعمهما بالقتال عند الضرورة



توجه غيرتها على الدين إلى الداخل، وأسس الدولة الثالثة عبد العزيز بن سعود (١٣١٩ - ١٣٧٣هـ)، ولكن المادة المتأثرة لتلك الفترة، توحى بإضفاء طابع المؤسسة الرسمية عليها إلى حد ما، ويبدو أن تشدداً دينياً متواصلاً من نوع أقل حدة، هو الذي أدى إلى ظهور مؤسسة جديدة هي (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وأقيمت بمكة في عام (١٣٤٥هـ)، أما مهماتها فذكر منها بالأخص الحد من فحش الكلام، والعناية بإمامة الصلاة.

وإن كان الملك ابن سعود حاول في مرات الابتعاد عن التزمت الوهابي، مقدماً صورة ملك يود أن يرى شعبه مبهتجاً ومتقرباً إلى العامة، ولكن لا توجد قرائن كثيرة على ممارسة النهي عن المنكر خارج هذا الإطار الرسمي إلا استثناءات قليلة جداً.

الفصل التاسع

المعتزلة

إذا اعتبرنا أن مؤسسي مذهب المعتزلة هما البصريان: واصل بن عطاء (ت: ١٣١هـ)، وعمرو ابن عبيد (ت: ١٤٤هـ)، فإن أصول المذهب تعود إلى بداية القرن الثاني الهجري، ويقدم أول مؤلف محفوظ في الاعتزال وهو كتاب الخياط (ت: ٣٠٠هـ) في الرد على الرافضة تعريفاً للمذهب، قوامه الأصول الخمسة التي منها الأمر بالمعروف

تركهما معاً، ويطبق عليه القاعدة نفسها، الثانية: يرى أن فريضة الأمر والنهي يقوم بها خاصة أولي الأمر المذكورين في القرآن، ونجد أن: قوام الأخلاقية السياسية عند ابن تيمية عمل أصلح ما يستطيع الإنسان، فمن كان في موقع سلطة وفعل ذلك بصدق، فقد قضى ما عليه، ولا يسأل عما لا يستطيع فعله.

الفصل الثامن

حنابلة نجد

تمثل ببدء نجد التحول الجغرافي الأعمق أثراً في المذهب الحنبلي، من حياة الحضر إلى مجتمع قبلي أقرب إلى البداوة، ويفتقر إلى تنظيم سياسي، وصار لأول مرة في تاريخه مجتمعاً خالصاً وخاصاً به وفي عام (١١٥٨هـ) عُقد عهد بين محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ)، ومحمد بن سعود (ت: ١١٧٩هـ) أمير الدرعية كان النواة الأولى لصعود الوهابية مع الدولة السعودية الأولى (١١٥٨ - ١٢٣٧هـ).

وتابع المؤلف أخبار الدولة السعودية الأولى عقب انهيارها وتدميرها على يد محمد علي وخلفائه، وأعقب ذلك انتشار الآفات الاجتماعية واختفاء النهي عن المنكر، وتقدم الدولة السعودية الثانية (١٢٣٨ - ١٣٠٥هـ) صورة مختلقة إلى حد ما. مثلاً يؤكد تركي عبد الله خطورة التهاون في هذا الأمر مع تاركي الصلاة، ويؤكد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فرائض الدين وأركانه، وهناك مؤشرات أخرى على الطابع الرسمي - إن لم نقل الإداري - للفريضة، حيث باتت من مهمات المكلفين بها التفقد ومراقبة الناس في مدنهم.

ويبرر المؤلف مسلكية الدولة الثانية بتغير الظرف التاريخي، فقد باتت فرص التورع محدودة، ولم تعد للجهاد ضد الكفار الجاذبية، وكي لا تفقد الدولة مبرر وجودها كان عليها أن

وبالنظر إلى أول علماء المذهب القاسم بن إبراهيم الري (ت: ٢٤٦هـ) نجد أنه لا يقدم الكثير في باب النهي، والعالم الآخر من فترة ما قبل التأثر بالمعتزلة الناصر الأطروشي (ت: ٣٠٤هـ)، فقد أجاز أن يهجم على بيت من غلب في ظنه أن منكراً يُفعل فيه.

ويبرز النهي عن المنكر في ذلك الطور المبكر من تاريخ الزيدية، وبالأخص في الفترة النضالية السياسية، إذ اتبعت نهجاً علوياً: يدور حول جواز أو وجوب الخروج على السلطان الجائر لإقامة إمامة شرعية.

ولكن هذا الخطاب السياسي - الديني الملتهب له وجه آخر، وهو أن فريضة النهي عن المنكر أيضاً على آحاد الزيدية.

والإبحار في مذهب الزيدية في اليمن أوجد سمتين لازمتاه، هما: تراجع التقليد المعتزلي، ونفوق تقليد أهل السنة، وكانت الشخصية البارزة في هذا التحول هو الإمام الشوكاني (ت: ١١٥٠هـ).

ففي أحد مؤلفاته، عرض منازل الإنكار الثلاث، وأكد أنها تستند إلى حديث صحيح، بل يذهب بعيداً، ويقول: على المسلم القادر التغيير باليد ولو بالمقاتلة وهو إن قتل فهو شهيد، ولكن هذا الموقف الحاسم في النهي عن المنكر لم يعد يحمل طابعاً زيدياً مميزاً.

الفصل العادي عشر

الإمامية

توجد الأحاديث الإمامية المتعلقة بالنهي عن المنكر في اثنين من (الكتب الأربعة) المتداولة عندهم: كتاب الكيني (ت: ٣٢٩هـ)، وأبي جعفر الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، وتعد مجتمعة في حوالي ٢٠ حديثاً، نصف هذه الأحاديث في الحزب على الفريضة من دون مضمون يوضح فحواها، فهي

والنهي عن المنكر، غير أن أول من قدم عرضاً منهجياً ومستفيضاً للنهي عن المنكر هو الزيدي مانكديم (ت: ٤٢٥هـ)، ويعرض آراء حول مسألتين الأولى: هي مصدر وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والثانية: إن الأمر بالمندوب مندوب، والأمر بالواجب واجب، واستقر رأيه على أن هناك أصليين لا يمكن ردهما إلى غيرهما، هما التوحيد والعدل، أما الأصول الثلاثة الأخرى، ومنها الأمر بالمعروف فتتدرج ضمن أصول العدل، وفي موضع آخر أعلن مانكديم أن من خالف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلاً، وقال: إن الله لم يكلفه - فهو كافر! فإذا أثبت ورود التكليف به واشترط وجود الإمام فهو مخطئ فقط.

ويمكننا أن نختم هذا العرض للقرون الثلاثة الأولى من تاريخ الاعتزال بمذهب المعتزلي القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ)، في مبحث واحد فقط يتناول النهي عن المنكر ويعالجه في مقطعين، يبدأ الأول بتأكيد أن الأمر بالمعروف يكون واجباً أو مندوباً بحسب المأمور به، هل هو واجب أو مندوب، أما المنكر فكله من باب واحد في أنه يجب النهي عن جميعه عند استكمال الشرائط؛ لأن كل منكر قبيح، المقطع الثاني عن سؤال: هل ترى أن من لم ينه عن المنكر عصي الله وجوابه: نعم، إن أمكنه ذلك، ولم يخف على نفسه وماله وظن أن يقبل منه فإن لم يمنعه الخوف على نفسه من النهي كان فعله حسناً وهو مثاب عليه.

الفصل العاشر

الزيدية

هناك مجموعة أحاديث منسوبة للإمام زيد ابن علي (ت: ١٢٢هـ) تعلني من شأن الفريضة، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى: تربط بين النهي عن المنكر والجهاد، والثانية: حول التنبؤ بتخلي الناس عن الأمر وعواقب ذلك.

كان الحنابلة لا يرون ضرورة للصدام مع الدولة أو استهداف السلطان بالنهي عن المنكر، بينما رأى الحنابلة اللاحقون أن النهي عن المنكر واجب على كل مسلم مكلف تتوافر فيه شروط القيام به



الفصل الثاني عشر

الحنفية

ويخبرنا مصدر حنفي أن أبا حنيفة (ت: ١٥٠هـ) كان يرى أن النهي عن المنكر واجب بالقول والسيف، واستقطب النهي عن المنكر شيئاً من الاهتمام في كتابات تعود إلى اثنين من كبار علماء سمرقند الأحناف: أبي منصور الماتريدي (ت: ٣٢٣هـ)، وأبي الليث السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)، يقدم الأول شرحاً لـ اثنين من مواقف أبي حنيفة حول إدراج النهي عن المنكر في مذهبه، ويؤكد الشارح هذه المسألة بيننا وبين المجبرة فيها خلاف، واحتجت بقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، والثانية حول رفض أبي حنيفة الخروج على السلطات، يتخذ الشارح خطأً موادعاً يتمسك به بقوة، ونجد أطول تحليل لأبي الليث السمرقندي يعرف المعروف بأنه ما وافق الشرع والعقل، والمنكر بأنه ما خالفهما ويورد ما قيل في تفسير حديث المنازل الثلاث: التغيير باليد للأمرء، وباللسان للعلماء، وبالقلب للعامّة!

وسجل الأحناف في العهد الساماني وبداية العهد العثماني هزبل لا تظهر فيه صلات بالسابق، ويمكن استخلاص حقيقتين حول معالجة الأحناف للنهي عن المنكر: الأولى - ضعف أدبياتهم حول المسألة نسبياً، إذ يلجؤون

تؤكد أهميتها، وتنبئ بتركها والمواقب التي ستحدث جراء ذلك، والنصف الآخر مألوف من كتب الحديث السنية، لكن ورد معظمه مسنداً إلى الإمام جعفر الصادق وآخرين من الأئمة الاثني عشر، ونقل بسلاسل الإسناد الإمامية.

وكذلك يحض الإمام الباقر (ت: ١١٨هـ) المؤمنين على الإنكار بقلوبهم، كما بالقول والفعل، وفي حديث آخر قال: إن أدنى الإنكار أن نلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهرة!

وفي كتب التفسير الإمامية، توجد نزعة إلى تفسير بعض الآيات على أنها تشير إلى الأئمة.

وفي القرون (٤ - ٨) من ابن بابوية (ت: ٢٨١هـ) إلى العلامة المحلي (ت: ٧٢٦هـ) أول ما يسترعي انتباهنا المكانة البارزة لمقولة (المنازل الثلاث)، وهناك عنصر لافت في تحاليل علماء الإمامية: هو إيجاب الحصول على إذن الإمام أو من عينه لينوب عنه حينما يقتضي النهي عن المنكر استخدام العنف أو قدر معين منه، لكن علماء آخرين يرفضون كلية شرط إذن الإمام، وهناك عنصر ثالث هو مناقشة أصل الوجوب: هل يُعلم عقلاً وسمعاً، أم بالسمع وحده؟ ولا نعرف غير موقف الرماني (ت: ٢٨٤هـ) الذي كان يميل إلى القول بالوجوب العقلي، ورابعاً التقسيم، ويمكن تقسيم المعروف إلى واجب ومندوب، أما المنكر فكله من باب واحد، ويجب من ثم النهي عن المناكير كلها دون تمييز، وخامساً مناقشة طبيعة النهي عن المنكر: هل هو فرض عين أم فرض كفاية؟ لكننا لا نجد جواباً إلا في نصوص متأخرة.

وبقي عنصر مهم أخير: هو مجموعة الشروط التي باستكمالها يعتبر النهي عن المنكر واجباً، وعددها المرتضى في قائمته: العلم بالشرع/ العلم بالاستمرار/ جواز التأثير/ لا ضرر على النفس/ لا ضرر على المال/ لا مفسدة.

الرئيسي هنا دور المحتسب المنصوب، ونرى من خلاله هذا المسح أن لا يوجد بين علماء الشافعية في الفترة الأولى موقف موحد حول النهي عن المنكر، أما في الفترة الثانية بعد الغزالي فيبدو سجلهم هزيلًا، ويعالج أحد علماء تلك الفترة "الأمدي" القضية في مصنفه مفردًا لها فصلين، يشتمل الأول على مناقشة أصل النهي، والثاني في تحديد ما لا يقل عن سبعة شروط للوجوب وتسميتها قيودًا، وبخلاف الأمدي يكتفي الأيجي (ت ٧٥٦هـ) بشروطين للوجوب.

الفصل الرابع عشر

المالكية

بعرض الآراء المنقولة عن الإمام مالك، وجد المؤلف أنها لا تشكل في مجموعها نظرية متكاملة، ولكنها تعالج عددًا من أمهات القضايا، مثل علاقة الأمر بالمعروف بالدولة، وبإجراء مسح لمجموعة متباينة من المصادر في القرن ٥ - ٦، من أقوال الباجي التي ضمنها كتابًا له في الزهد لا يختلف بعض ما جاء فيه بمضمونه وصيغته عن أقوال مالك (إذا لم يستطع المسلم أن يغير منكرًا فليجتنب مشاهدته، والفاجر غير مستثنى من وجوب النهي، لكن يقبل من العدل أكثر مما يقبل منه، ويجب الرفق واللين إلا أن علم من النهي الإصرار)، وهناك مؤلف أندلسي آخر على المسار نفسه، هو ابن رشد الذي يستخدم صيغة الشروط الثلاثة التي عرضها الباجي.

ولكن بعبارات مختلفة - أن لا يشترط في المسلم للقيام بواجب الأمر والنهي أن يكون معصومًا، وأن الأمر والنهي فرض على الأعيان بالشرائط المذكورة، وبالنظر التي كتب التفسير التي صنفها مفسرون مالكية، تستوقفنا نقاط عدة: إحداها الاختلاف حول قدر الضرر الذي يسقط الوجوب، لا خلاف بين العلماء، كما يقول ابن العربي على سقوطه في حال الخوف على

غالبًا إلى استعادة مواد من الشافعية، واقتفاء عدد من الكتاب للإمام الغزالي.

السمة الثانية: هي نزعة التعايشية، التي تبرز في مقولة توزيع العمل الثلاثي، والانزعاج من الجوانب الحادة في مذهب الغزالي، ويبدو ذلك من خلال تعايشهم وتفاهمهم مع النفوذ التركي السياسي والعسكري.

الفصل الثالث عشر

الشافعية

ترجع معلوماتنا عن آراء علماء الشافعية حول النهي عن المنكر إلى فترة متأخرة (القرن ٤)، وتحديدًا إلى أبي بكر القفال (ت: ٣٦٥هـ) في تفسير الآية ٣: ١١١ يحض بقوة على الأمر والنهي باكد الوجوه وهذا القتال هو أقوى منازل تلك الفريضة؛ لأنه إلقاء النفس في خطر القتل، ومما نعلم من سيرة القفال أنه لم يكن قوله هذا مجرد فورة لفظية، فقد كان من محركي الفتنة بخراسان عام (٣٥٥هـ)، ويوجد أول عرض شافعي للفريضة في كتاب لتلميذ القفال (أبو عبد الله الحليم الجرجاني) (ت: ٤٠٣هـ) في كتابه المنهاج من شعب الإيمان خصص له فصلاً باعتبار الشعبة الثانية والخمسين من شعب الإيمان السبع والسبعين، ويتناول العلاقة بين النهي عن المنكر والجهاد، مقررًا أنهما لا يختلفان بالأساس، فجوهر كليهما دعوة الناس إلى الإسلام مع دعمهما بالقتال لدى الضرورة.

وهناك حالة تستوقف المؤلف هي تحليل للفريضة قدمه الماوردي (ت: ٤٥٠هـ) ينظمه حول تمييز مستحدث بين صنفين من المنكر: ما كان من فعل آحاد متفرقين، وما كان من فعل جماعة وعصبة قد تحزبت ودعت إليه، وهذا من المواضيع التي خاضت فيها المعتزلة، وإن كان يختلف عن رأيه واجب النهي عن المنكر المنوط بالآحاد في كتابه (الأحكام السلطانية)، موضوعه

**العلم بالشرع، والعلم بحصول المنكر،
وَألا يؤدي النهي إلى منكر أكبر، وأن
يُتوقع تأثيره، وألا يكون فيه ضرر على
الناهي... أهم شروط القيام بالنهي
عن المنكر**



ثانياً: إباضية المشرق:

نجد لديهم تركيزاً على دور الإمام في النهي عن المنكر، مثلاً يقول محبوب بن الرحيل (ت: ٢٦٠هـ): إن على المسلمين إعلان البراءة من إمام ترك النهي عن المنكر، ويرى البسيوني أن الأئمة هم المقصودون بعبارة خير أمة في الآية، والنهي عن المنكر أيضاً بند من الصيغة المستعملة في مبايعة إمام جديد وقبوله لها، وهو من التعاليم الشرعية العامة، وتتضمنه أخبار بعض الأئمة، هناك أيضاً نزعة أقرب إلى الموادعة بين الفقهاء - في رأي هؤلاء - يجب على الأئمة وأمرائهم إنكار سائر المنكرات، وليس ذلك للعامة دونهم إلا الموعظة والتخويف بعقاب الله.

وهناك نقطة أخرى يشترك فيها إباضية الشرق والغرب هي القول بأن وجوب النهي باللسان لا يسقط بانتفاء رجاء التأثير، مع إعادة صياغة مقولة المنازل الثلاث، وفي الختام، خلص المؤلف إلى أن الإباضية باستثناء ربط المنكر مثل الزيدية، بالخروج على الجور وتكوين الدولة، لا تختلف جذرياً عن أفكار جمهور علماء السنة.

الفصل السادس عشر

الإمام الغزالي

يحتل عرض فريضة النهي عن المنكر مساحة كبيرة من مؤلفه العظيم (إحياء علوم الدين) الذي استطاع أن يعيد تنظيم ذلك المبحث بكامله

النفس، لكن اختلفوا في: هل يستحب تعريض النفس للجرح أو القتل، ويؤكد ابن عطية أن خوف أمر أذى يصيبه يسقط لزوم الأمر بالمعروف، فإن فعل مع ذلك كان أعظم لأجره، ونقطة أخرى: أن مضمون النهي يتوقف على منزلة الإنسان في السلم الاجتماعي، مثلاً يؤكد ابن عطية أن النهي فرض على الأمة بالجملة.

لكن الناس مختلفون إزاءه، فهو واجب على ولاية الأمر والرؤساء في كل الأحوال وعلى غيرهم في أحوال معينة، ويرجح المؤلف تباين النظرية والممارسة في المذهب: لنجاح المالكية في نشر مذهبهم على مساحة شاسعة ذات ظروف سياسية واجتماعية متنوعة، والثاني من قبيل سوء الحظ؛ فقد آتت القرائن على كل من الجانبين النظري والعملي من حقب وأوساط مختلفة من تاريخ المالكية.

الفصل الخامس عشر

الإباضية

انحصر وجود الإباضية في منطقتين متباعدتين على أطراف العالم الإسلامي، عُمان شرقاً وأجزاء من شمال أفريقيا غرباً، ويحتفظ كلاهما بتراث أدبي أصيل.

أولاً: إباضية المغرب:

نجد أقدم عرض واف للنهر هو تحليل سليمان بن يخلف المزاتي (ت: ٤٧١هـ) فيسجل أنه واجب على الناس قدر طاقتهم، وأطول تحليل للنهي هو الذي قدمه الجيपालي (ت: ٧٥٠هـ) في أحد كتبه، وإن كانت أطروحته إعادة صياغة لإحياء الغزالي مع تضمين مواد أخرى ومناقشة أصل الوجوب هل تعلم بالشرع وحده أم كذلك بالعقل مستمدة من العالم الشافعي الماوردي، وإن سقطت دولة الإمامة الإباضية في شمال أفريقيا عام ٢٩٦هـ، واتخذت من بعده حياة علماء الدين طابعاً مؤسسياً لها سلطة واسعة على الناس.

أسوار السلطة ومن جهة أخرى المجالات الخاصة بأحاد المسلمين، ويزر دور الدولة بأكثر من وجه: أولاً: هي تعتبر نفسها معنية بالنهي عن المنكر (قبل غيرها)، وكذلك نجد خلفاء عند السنة ينهون عن المنكر ولا ينحصر النهي المنوط بالدولة في السلطات (الموظف الرسمي)، وهو طبعاً المحتسب الذي تقدم المصادر مهمته على أنها النهي عن المنكر لكنه لا ينفرد بالقيام به، ولكن تبرز إشكالية ضخمة، وهي الخطر من أن تحاول الدولة احتكار تلك الوظيفة، ومن ثم قد تتطور إلى أن تصبح الدولة فاعل منكر، ما عسى أن يكون موقف العلماء من الدولة وطبيعتها المزدوجة؟ هل كان على العلماء والحال تلك أن يساعدوها أم يحاربونها؟ وفي أمثلة عديدة سمعنا أقوالاً متفرقة بوجوب ترك النهي عن المنكر للسلطان، وفي الطرف المقابل لنزعة المداينة للسلطان، هناك الدعوة إلى مواجهته التي تأخذ صيغتين مختلفتين: الإنكار والخروج عليه.

والشكل الثاني: الثورة، ومعروف أن الأوساط السنية تنبذ عادة مثل هذه الأفكار، أما القضايا التي يناقشها العلماء بشأن حرمة الحياة الخاصة، والنهي عن المنكر فمتشعبة، ولكن جوهر المشكلة هو تعارض جلي بين قيمتين: تغيير المنكر فعل حسن بلا شك، لكن انتهاك حرمة الحياة الخاصة فعل قبيح.

فكيف يمكن التوفيق بين مطالبهما المتناقضة؟ نصادف هنا مبدأ أساسياً هو أن المنكر لا يستوجب النهي إلا إذا كان بوجه ما علنياً، أما المنكرات التي ترتكب في السر فلا تقع داخل مجال الفريضة، ليس لنا أن نتجسس ونتجسس.

ومن ثم، وفق حديث مشهور (... لا يضر إلا فاعله)، وهناك صورة أخرى للظاهرة نفسها، هي معالجة أداء الفريضة الأمر والنهي من قبل

ويخرجه في صيغة كان لها أثر واسع تجاوز حدود مدرسته الفقهية، وجوهر نظرية الغزالي يعلنها في الأبواب الأربعة لشرحها:

١- وجوبه: مركزاً على وجوب النهي عن المنكر بتأكيد أن ذلك يدل عليه بعد إجماع الأمة وإشارات العقول السليمة والآيات والأخبار.

٢- أركانه وشروطه: الركن الأول (المحتسب): ويقرر أن شروطه هي أن يكون مكلفاً، مسلماً، متصفاً بالعدالة، كونه مأذوناً من جهة الإمام والوالي قادراً.

والركن الثاني: ماهية الحسبة، وهو كل منكر موجود في الحال، ظاهر للمحتسب بغير تجسس، معلوم كونه منكراً بغير اجتهد.

الركن الثالث: المحتسب عليه، وشروطه أن يكون بصفة يصير الفعل الممنوع في حقه منكراً وأقل ما يكفي في ذلك أن يكون إنساناً.

الركن الرابع: نفس الاحتساب.

ويقدم الغزالي مجموعة منتقاة من المنكرات، وهي صفات مكررة مثال: منكرات المساجد - الأسواق - الحمامات - الضيافة، وحظي كتاب الإحياء عبر القرون بإشادات علماء العالم الإسلامي قديماً وحديثاً.

وفي الوقت نفسه، اقتبس منه كتاب آخرون، ونسج على منواله آخرون من الشافعية والمالكية والحنابلة كتبوا في النهي عن المنكر، ولكن الكتاب لم يفز بإعجاب بعض العلماء، فقد صرح الطرطوس في نقد لاذع مر: ليس ذلك بإحياء علوم الدين، وإنما هو (إماتة علوم الدين).

الفصل السابع عشر

نظرة استبصار في إسلام العصر الكلاسيكي

تتجسد ظاهرة النهي عن المنكر بالأساس في الحياة العامة في المجتمع الإسلامي، وهذا الفضاء محصن بأسوار على جانبيين:

**القاضي عبد الجبار يؤكد أن الأمر
بالمعروف يكون واجباً، أو مندوباً،
بحسب المأمور به، أما المنكر فيجب
النهي عنه؛ لأن كل منكر قبيح**



فريضة شخصية توجب على المؤمن تغيير المنكرات إلى نشر منهجي ومنظم للقيم الإسلامية داخل الأمة وخارجها، وماذا عن دور الدولة الحديثة؟ وازدياد صلاحياتها؟ هناك موقفان من تعاظم دور الدولة: جعل ما تسمح به الدولة إطاراً واحداً لذلك النشاط، وتسخير الدولة لخدمة الإسلام ولو بالثورة، إن لزم الأمر. ويرصد التطورات في العالمين السني والشيعة: نجد عند السنة أنه تم الإحياء على أيدي مفكرين من خارج دائرة علماء الدين، واختلف الأمر عند الإمامية، إذ اتصفت النظرية الإمامية التقليدية في النهي عن المنكر بنزعة إلى المواءمة في المجال السياسي في جانبيين: أحدهما شرط غياب الضرر الذي ينفي في صيغته التقليدية لا وجوب النهي فقط، بل حتى حسنه، والآخر اشتراط إذن الإمام لاستعمال قدر يُعتد به من العنف.

التجديد المهم الآخر في الفكر الإمامي بشأن النهي كان الرأي الغالب يشترط للجرح والقتل إذن الإمام، أو اشتراط إذن الإمام لأداء الفريضة، ولكن الإمام الخميني أكد أنه يمكن أن يُصدر ذلك الإذن الفقيه الجامع الشرائط (ويقصد به رأي الفقيه الذي تتوافر فيه شروط الفتوى والقضاء)، وأيضاً تكملة لتلك الآراء الثورية برز الوعي المتزايد بأهمية التظيم.

واجتهد علماء الإمامية لإعطاء أساس نظري

النساء والعبيد، وهما صنفان من الأشخاص المحرومين شرعاً من الاشتراك في الحياة العامة للمجتمع الإسلامي على قدم المساواة مع الذكور البالغين الأحرار.

ولا أعلم من أين استقى المؤلف تلك الرؤية، فصفحات التاريخ الإسلامي تفيض بذكر نماذج لا حصر لها من النساء والعبيد أدوا أدواراً لا تنسى في الحكم والعلوم الشرعية والمدنية، لماذا يتغافل عنها المؤلف؟

الفصل الثامن عشر

التطورات الإسلامية في العصر الحديث

استمر علماء الدين في الكتابة عن النهي عن المنكر بالطريقة التقليدية، وحتى لما بدأ التأثير الغربي يترك بصمته على مناقشة القضية، بقي الكثير منها داخل الإطار المألوف، مثال ذلك: مكانة الغزالي التي توثقت في العصر الحديث، وازدادت استشهادات المحدثين بكتاباته، ولكن هذه الآثار الفكرية تتضمن في الوقت نفسه مؤشراً هاماً على أن المفاهيم القديمة تطبق في إطار مستجد، أقل ما يمكن قوله: إن تأثير الغرب أعطى لائحة المنكرات التقليدية نفساً جديدة، تمثل أحد المجالات التي كان للنهي عن المنكر فيها دور في مشروع إثبات أن كل حسنات (نظام الحياة) في الغرب إسلامية، هنا استثمرت الفريضة لتبني طيفاً من القيم السياسية الغربية من النظام الدستوري والثورة.

وانطلاقاً من فكرة محمد عبده الذي وجد في الآية (٣: ١٠٤) أساساً للحكم بواسطة مجلس نواب، كما في الأنظمة الجمهورية والملكيات الدستورية، ليس غريباً، والحال تلك أن يظهر النهي عن المنكر في العالم الإسلامي الحديث بالأساس، باعتباره نشاطاً لنشر القيم الإسلامية لا الليبرالية، لكن بإمكاننا أن نلاحظ تحولاً مهماً في موطن التركيز: قلب النظرية القديمة من

الرقابة في الصين الكنفوشسية، واليهودية الحاخامية، وكلتاهما تحتل المقارنة مع نظام الحسبة في الإسلام الذي هو حالة خالصة من النهي، لكنها لا تشبه التصور الإسلامي العام الذي ينوط بآحاد المؤمنين سلطة تنفيذية توجد باستقلال عن أي إطار تنظيمي للمجتمع، في النظرية الكاثوليكية المتأخرة تظهر أمور شبيهة، تبدو فيها الفريضة قائمة على أساس العقل (الناموس الطبيعي)، والشرع الإلهي، ونوقشت كذلك مسألة وجوب القيام بالتأديب الأخوي في حالة صفائر الذنوب، أما تناول توما الإكويني لشروط الوجوب فيفتقد المنهجية بالمعايير الإسلامية.

كيف هو الشأن في التقاليد غير التوحيدية الكبرى؟

بالنظر إلى نظم عقائد الهند والصين قديماً، وكذلك الزرادشتية نجد أن هذه التقاليد لا تعطي فريضة الأمر والنهي اسماً أو أهمية كبرى أو صياغة نظرية يعتد بها.

في تفسير الآية (٢: ١١٠)، يسأل الرازي (ت: ٦٠٦هـ): من أي وجه يقتضي الأمر والنهي والإيمان بالله كون هذه الأمة خير الأمم، مع أن هذه الصفات الثلاث كانت حاصلة في سائر الأمم؟

يجيب مستشهداً بالمفسر الشافعي القفال (ت: ٣٦٥هـ)، ومن استخلاص ما سبق يتضح لنا أنه ليس في اليهودية والمسيحية ما يشبه الطرق التي يقرن بها علماء الإسلام بينه وبين الجهاد، أو ما يبرر بها الثوار المسلمون الخروج على السلطة القائمة نستطيع فهم تقرد النظرة الإسلامية إلى النهي عن المنكر بأخذ هذه الخلفية بالاعتبار، في الإسلام تعني حاكمية الله طبعاً أنه لا يحق لكل إنسان أن يكون ملكاً، بل كما يقول ابن العربي: يتصرف آحاد في النهي عن المنكر بصفتهم نواباً لله (عز وجل). ■

لهذا التوجه، وتمثل ذلك التطوير في تعبير معالجة ثلاثة من الشروط التقليدية: العلم والتأثير والضرر، وإلى جانب هذه المسائل النظرية، يشكل تاريخ النهي عن المنكر، كما طبق عملياً في الجمهورية الإسلامية بموجب الدستور فرضاً يقوم به الشعب كل تجاه الآخر، وصارت إيران كالسعودية مجتمعاً يمثل فيه النهي بالأساس وظيفة لجهاز الدولة تضطلع بها.

الفصل التاسع عشر

جذور ومقارنات

إن عبارة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لها نظير في الفكر والثقافة الغربية، ففي إنجلترا مثلاً اقترح في عام ١٨٠١م إنشاء جمعية لإزالة الرذيلة وتشجيع الدين والفضيلة، ويتساءل الكاتب ويصدق: إذا كانت لهذه العبارة كل تلك الأصداء في ثقافات أخرى، هل يجب أن نعتبر ذلك الواجب قيمة إنسانية عامة؟ أم له صبغة إسلامية صرفة؟

وهذا في الحقيقة يثير العديد من الأسئلة يتعلق أولها بالنشأة: وهل لمقولة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الإسلامية أصول يمكن تحديدها في عصر ما قبل الإسلام؟ يلاحظ ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ) أن النهي عن المنكر كان معروفاً لعرب الجاهلية، ويعطي تأييداً لقوله: حلف الفضول الذي أنشئ لإزالة المنكرات لكنه لا ينسب العبارة نفسها إلى عرب الجاهلية. المصدر الآخر هو الشعر: فقد ورد لفظاً منكر ومعروف في الشعر الجاهلي، واستخدما أكثر من مرة كتقيضين، ففي عجز بيت للمرقشي الأكبر (قطعت إلى معروفها منكراتها)، ويمكن الاستنتاج بأن القرآن استمد كلمتي (معروف ومنكر) من لغة الجاهلية.

وذكر جولد تسيهر في مناقشة موسعة حالتين متشابهتين خارج الإسلام، إحداهما مؤسسة